

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٥ (٢٠١٦) والفقرة ٤٤ من قرار المجلس ٢٢٩٧ (٢٠١٦). ويقدم التقرير معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعن العوائق التي واجهت مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أثناء تنفيذ ولايته. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استحدثت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ثانيا - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

ألف - التطورات السياسية

- ٢ - مثلت عمليتا انتخاب قيادة البرلمان الاتحادي العاشر ورئيس جمهورية الصومال الاتحادية إنجازين رئيسيين على درب تحول البلد إلى دولة اتحادية قادرة تماماً على القيام بمهامها وتحظى بمؤسسات سياسية مستقرة. وقد أعيد انتخاب محمد شيخ عثمان جوارى، رئيس البرلمان الاتحادي السابق، رئيساً لمجلس الشعب في ١١ كانون الثاني/يناير، بينما انتُخب عبده حاشي عبد الله رئيساً لمجلس الشيوخ الجديد في ٢٢ كانون الثاني/يناير.
- ٣ - واختتمت العملية الانتخابية بانتخاب محمد عبد الله محمد "فرماجو" رئيساً لجمهورية الصومال الاتحادية في ٨ شباط/فبراير. وحضر مراسم التنصيب في ٢٢ شباط/فبراير رئيس وزراء إثيوبيا، ورئيسا جيبوتي وكينيا، ومسؤولون كبار آخرون وممثلون للدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة.



٤ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، قام الرئيس فرماجو بتعيين حسن علي خيرى رئيساً للوزراء، وأقر البرلمان الاتحادي ذلك التعيين في ١ آذار/مارس. وفي ٢٩ آذار/مارس، أقر البرلمان مجلس الوزراء المكون من ٦٨ عضواً، إلى جانب برنامج الحكومة الجديدة، الذي تشمل أولوياته الرئيسية مواجهة الجفاف، والأمن، ومكافحة الفساد.

٥ - وفي البرلمان الاتحادي العاشر، يتكون مجلس الشعب من ٢٧٥ مقعداً عشائرياً، في حين يتكون مجلس الشيوخ الجديد من ٥٤ عضواً منتخبين من قبل مجالسهم الإقليمية. وتشكل النساء ٢٤ في المائة من أعضاء مجلس الشعب، مما يمثل زيادة كبيرة عن نسبتهن في البرلمان السابق التي بلغت ١٤ في المائة. وإجمالاً، تبلغ نسبة أعضاء البرلمان الجدد أكثر من ٥٠ في المائة من أعضاء البرلمان. ونحو ١٨ في المائة من الأعضاء المنتخبين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة.

٦ - ومنذ أن تولى الرئيس فرماجو منصبه، قام بزيارات رسمية إلى كينيا، حيث حضر مؤتمر القمة الاستثنائي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن توفير الحماية لللاجئين الصوماليين وإيجاد حلول دائمة لهم، وإلى الأردن، حيث شارك في الدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وكذلك إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٧ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، عيّن علي عبد الله عسبلي، رئيس إدارة منطقة هير شبيلي المؤقتة، مجلس وزراء مكوناً من ٥٢ وزيراً. وفي حين قوبلت محاولته إقامة التوازن بين مصالح العشائر بالمقاومة في البداية، فقد وافق برلمان هير شبيلي على مجلس الوزراء في نهاية المطاف في يوم ١١ آذار/مارس.

٨ - وفي بونتلاندا، تجددت احتجاجات الجنود على عدم دفع رواتبهم. وتنامى السخط الشعبي حيال سوء الإدارة والأداء الاقتصادي لحكومة بونتلاندا نتيجة لحالة الجفاف. وانخفضت الإيرادات بسبب المأزق السياسي المواجه مع الإدارة المؤقتة في غالمودوغ بشأن مدينة غالكعيو المقسّمة. ولمواجهة الاستياء الشعبي، دافع عبد الولي محمد علي "غاس"، رئيس بونتلاندا، عن إنجازات حكومته في مقابلة إعلامية في ٥ آذار/مارس.

٩ - وفي الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، كثفت عناصر المعارضة في مجلس الولاية جهودها الرامية إلى تقديم اقتراح بحجب الثقة عن الرئيس شريف حسن شيخ عدن. واتهمت رئيس الولاية بتجاهل أزمة الجفاف والتركيز على الحملة الانتخابية الرئاسية الاتحادية ومصالحه التجارية الشخصية. ورداً على ذلك، اجتمع شريف حسن بعدد من أعضاء المجلس المعارضين لكي يؤكد لهم إنه سيعالج شواغلهم.

١٠ - وشرع مجلس الولاية في غالمودوغ في إجراءات عزل عبد الكريم حسين جولييد، رئيس الولاية، حيث وافق ٥٤ عضواً من أعضاء المجلس على الاقتراح في ١٠ كانون الثاني/

يناير. وعلى الرغم من فشل المحاولة، فقد أعلن الرئيس جولييد عن استقالته من منصبه في ٢٥ شباط/فبراير متعللاً بأسباب صحية. ويمكن للتغييرات في القيادة على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية أن تتيح فرصة لتجديد جهود المصالحة مع تنظيم أهل السنة والجماعة الذي يحتل طوسمريب، العاصمة الرسمية للولاية. وقد أُجِّلَت الانتخابات الرئاسية في غالمودوغ حتى ٣ أيار/مايو.

١١ - واستأنف مجلس الولاية في جوبالاند دورته في ٣ نيسان/أبريل. وفي خطاب أمام المجلس، كرر الشيخ أحمد إسلام "مدوبي"، رئيس جوبالاند، تعهده بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الجديدة. وعرض الأولويات التي ستتصدى لها إدارته، بما في ذلك محاربة حركة الشباب، وبدء هجوم وادي جوبا، وسن قانون ينظم استخدام الأراضي.

١٢ - وواصل الفريق الاستشاري التابع لفريق غالكيو المعني بوقف إطلاق النار، المدعوم من جانب الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التواصل مع السلطات المحلية في غالكيو. وعلى الرغم من أن الطريق الرئيسي الذي يربط بين جانبي المدينة ظل مسدوداً، فقد أدى تصاعد الضغوط من جانب المجتمعات المحلية إلى إرغام السلطات المحلية على إعادة فتح الطرق الجانبية. وفي كانون الثاني/يناير، أسفرت جهود الوساطة التي قام بها ممثلي الخاص عن التوصل إلى التزام عام من جانب كل من حسن شيخ محمود، الرئيس آنذاك، وعمر عبد الرشيد علي شارماركي، رئيس الوزراء آنذاك، ورئيس بونتالاند، ورئيس غالمودوغ آنذاك، بتحقيق ثلاثة أهداف هي: انسحاب القوات، وإزالة حواجز الطرق كافة، والعمل الشرطي المشترك. وإذ تظل هذه الالتزامات قائمة، فقد أدت الدوريات المشتركة المشكلة من أفراد الأمن من كلا الطرفين دوراً هاماً في تيسير انسحاب المليشيات، وإزالة حواجز الطرق، وتحسين مرور الإمدادات الإنسانية عبر غالمودوغ.

١٣ - وفي ٩ شباط/فبراير، دعت إدارة "صوماليلاند" الرئيس فرماجو في تهنيتها له على انتخابه إلى أن يلتزم بإجراء محادثات بين الحكومة الاتحادية و"صوماليلاند". وأدى تأجير مطار بربرة للإمارات العربية المتحدة لمدة ٢٥ عاماً من أجل إنشاء قاعدة عسكرية إلى قيام مظاهرات في هرجيسة وبربرة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير. وأعربت الحكومة الاتحادية وأعضاء البرلمان الاتحادي عن القلق إزاء الصفقة.

١٤ - وفي ٦ آذار/مارس، صوّت مجلس الشيوخ (غورتي) في صوماليلاند لصالح تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات مجلس الشيوخ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، على التوالي. وقوبلت هذه التأخيرات بانتقادات على نطاق واسع من الرأي العام وأحزاب المعارضة في صوماليلاند، وانتقدها كذلك الشركاء الدوليون، الذين قالوا إنهم لن يتحملوا التكاليف الناشئة عن تأجيل الانتخابات.

باء - التطورات الأمنية

١٥ - في مقديشو، فشلت حركة الشباب في عرقلة العملية الانتخابية، على الرغم من تنفيذ هجوميين في المدينة في كانون الثاني/يناير. ففي ٢ كانون الثاني/يناير، انفجرت مركبتان مفخختان بالقرب من مطار مقديشو الدولي، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصا وإصابة ٢٣ آخرين. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، شن ٤ أفراد هجوماً مركباً على فندق دايا، مما أسفر عن مقتل ٣٨ شخصاً وجرح أكثر من ٥٠ شخصاً.

١٦ - ولم يُبلغ عن وقوع حوادث أمنية أثناء الانتخابات الرئاسية في ٨ شباط/فبراير، ولكن الأنشطة الإرهابية استؤنفت في الأسبوع التالي. ففي ١٦ شباط/فبراير، سقطت ٤ قذائف هاون بالقرب من فيلا الصومال أثناء مراسم تسليم الرئاسة. وفي ١٩ شباط/فبراير، أسفر انفجار سيارة مفخخة في منطقة تسوق عن مقتل ٣٤ شخصاً على الأقل وإصابة ٥٠ آخرين. وفي ٢٢ شباط/فبراير، سقطت ٣ قذائف هاون في المنطقة ذاتها، وأصاب ٤ من المدنيين. وقد أبدت القيادات العليا لحركة الشباب عداً تجاه الرئيس الجديد، وتعهدت بمواصلة الحرب على الحكومة الاتحادية. وفي ١٣ آذار/مارس، انفجرت مركبتان مفخختان بالقرب من مركز تدريب الجزيرة السابق وأمام فندق وهلية، مما أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً وإصابة آخرين. وأسفر انفجار سيارة أخرى عند نقطة تفتيش بالقرب من المسرح الوطني في ٢١ آذار/مارس عن مقتل أكثر من ١٠ أشخاص وإصابة آخرين. وفي كلتا الحالتين، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الحادث. وفي ١٦ نيسان/أبريل، كادت إحدى قوافل الأمم المتحدة تُصاب إثر انفجار قنبلة كانت مزروعة على جانب الطريق، في طريقها نحو مستوطنة للمشردين داخليا في ضواحي مقديشو. وتعرضت مركبة حراسة خلفية لأضرار طفيفة وأصيب كذلك حارسان صوماليان مرافقان بجروح طفيفة. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن القنبلة، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة هي الهدف المقصود.

١٧ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس تعليمات لقوات الأمن الصومالية بالاستعداد لشن حملة هجومية جديدة على حركة الشباب ودعا مقاتلي حركة الشباب إلى الاستسلام في غضون ٦٠ يوما لكي ينالوا العفو. وعين رؤساء جدد لأجهزة الأمن، بما في ذلك وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية والجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة، وجهاز حرس السجون، وعين كذلك رئيس بلدية جديد لمقديشو، يشغل أيضا منصب حاكم بنادير. وفي هذا السياق، واصلت حركة الشباب مهاجمة المنشآت الحكومية والمدنيين في مقديشو. فأدى تنفيذ أربع هجمات إرهابية في المدينة، في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، إلى مقتل ما لا يقل عن ١٢ من جنود الجيش الوطني و ١٨ من المدنيين وإصابة الكثير من الأشخاص. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن تفجير سيارة في ٩ نيسان/أبريل بالقرب من وزارة الدفاع، قيل إنها استهدفت به القائد الجديد للجيش، وعن هجوم انتحاري عند مركز تدريب الجزيرة السابق في ١٠ نيسان/أبريل.

١٨ - وشهدت منطقتا الإدارة المؤقتة لغالمودوغ وهير شيبلي تفاقمًا في الحالة الأمنية بسبب النزاع العشائري والتوترات السياسية وأنشطة حركة الشباب. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، لقي ٦ أشخاص مصرعهم وأصيب ٨ بجروح في صدامات وقعت بين مليشيات العشائري في أبودواق. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قُتل جنديان وأصيب ٣ جنود بجروح في تبادل إطلاق نار بين شرطة غالمودوغ وقوات الأمن في عذاذو. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قُتل قائد شعبة الشرطة في جوهر إثر هجوم بالقنابل اليدوية.

١٩ - واستمرت حرب العصابات التي تشنها حركة الشباب في المناطق الريفية من وسط وجنوب الصومال. ووردت تقارير متكررة عن وقوع هجمات على القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على طول الطرق اللوجستية. وتمثل أخطر حادث في هجوم مُركَّب يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير على قاعدة عسكرية كينية بالقرب من بلدة كوليباو، في منطقة جوبا السفلى. وأفيد بمقتل ما يربو على ٣٠ فردًا من القوات الكينية، وإن كان العدد المحدد للقتلى لا يزال غير معروف.

٢٠ - وشهدت بونتلانند تجددًا للنزاع المسلح وأعمال الإرهاب. واشتبكت قوات الأمن مع مقاتلي حركة الشباب بالقرب من جبال غلغلا خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وفي بوصاصو، أطلقت عناصر يُشتبه في انتمائها إلى حركة الشباب النار على أحد شيوخ القبائل في ٢٥ كانون الثاني/يناير فأردته قتيلاً. وأسفرت ثلاث هجمات بالقنابل اليدوية استهدفت مصرفاً ونقطة تفتيش تابعة للشرطة والمحكمة المدنية، في ٢٤ و ٢٦ شباط/فبراير و ٤ آذار/مارس على التوالي، عن سقوط ما لا يقل عن ٥ ضحايا. وفي غالكيو، أصيب أحد أعضاء برلمان بونتلانند بجروح في تفجير سيارة نفذته حركة الشباب في ٨ آذار/مارس. وأبلغ عن أنشطة جديدة للمجموعة المنشقة التي أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في مقاطعة قندلا. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اختطف أنصار تنظيم الدولة الإسلامية ٥ جنود من قوات الدراويش في كريمة وقطعوا رأس ثلاثة منهم. وفي ٨ شباط/فبراير، شَنَّ ٤ أشخاص يُشتبه في انتسابهم لتنظيم الدولة الإسلامية هجوماً على فندق في بوصاصو، حيث قتلوا ٤ أفراد من الميليشيات واثنتين من المدنيين.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - التنسيق الدولي والدعم السياسي

٢١ - واصل ممثلي الخاص الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة الاتساق والتنسيق في الدعم الدولي لجهود الصومال الرامية إلى بناء السلام وبناء الدولة. ومن خلال عقد اجتماعات بصفة منتظمة مع الشركاء الدوليين والقادة الصوماليين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ساعد على

كفالة توحيد مواقف المجتمع الدولي وتدخلاته حول هدف اختتام العملية الانتخابية الاتحادية بنجاح وبدء المشاورات مع الحكومة الجديدة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ثلاثة اجتماعات للشركاء الدوليين تحضيراً لمؤتمر لندن بشأن الصومال في ١١ أيار/مايو. واتفق الشركاء على مناقشة مسألي الأمن والانتعاش الاقتصادي في المؤتمر من منظور خطة التنمية الوطنية واتفاق الشراكة الجديد.

باء - الممارسات السياسية الشاملة للجميع

٢٣ - في شباط/فبراير، أُنجزت عملية انتخاب أعضاء البرلمان الاتحادي المتألف من مجلسي الشعب والشيوخ البالغ عددهم ٣٢٩ عضواً. وكانت عملية الانتخاب غير المباشر فريدة من نوعها. فقد انتخب نحو ١٣ ٠٠٠ نائب عشائري معين ممثلهم في مجلس الشعب الاتحادي في عواصم الولايات ومقديشو. وفي وقت لاحق، سلّم البرلمان التاسع المنتهية ولايته إلى المجلس التالي الولاية الدستورية على نحو ديمقراطي وفي جو مهيب.

٢٤ - وتعزيزاً للشفافية، وفرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال البث الشبكي المباشر للانتخابات الرئاسية ومراسم التنصيب، الذي تابعه أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ مشاهد. واستُخدم البث الشبكي المباشر على نطاق واسع من جانب وسائل الإعلام الصومالية والدولية، و ٣٣٤ من المواقع الشبكية والتطبيقات الخارجية.

٢٥ - وأُجريت انتخابات رئيستي مجلسي البرلمان ورئيس الجمهورية الاتحادية وفقاً للنظام الداخلي المؤقت الذي اعتمد خلال الدورة البرلمانية المشتركة الأولى في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتقدّم ٢١ مرشحاً للرئاسة، وأدلى ٣٢٨ نائباً برلمانياً بأصواتهم في اقتراع سري. وكانت تلك أول مرة في تاريخ الصومال ينتخب فيها برلمان ذو مجلسين رئيساً للاتحاد.

٢٦ - وحظيت العملية الانتخابية بدعم واسع النطاق من فريق الدعم الانتخابي المتكامل الذي أسدى المشورة وقدم المساعدة في الشؤون اللوجستية والمتعلقة بالميزانية. ودعم الفريق أيضاً، ضمن استراتيجية المسار المزدوج التي اتبعها، تنمية القدرات الانتخابية الطويلة الأجل للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للصومال. وقام الفريق بذلك بينما يجري استكشاف المفاهيم والعمليات بهدف وضع أسس لإجراء انتخابات عامة على أساس مبدأ "الصوت الواحد للشخص الواحد" في ٢٠٢٠. وتشمل هذه الأسس القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية، والأمن الانتخابي، والإطار التشريعي للعملية الانتخابية، وبرنامج وطني لتحديد الهوية يشمل تسجيل الناخبين.

٢٧ - وفي هذا الصدد، أوفدت بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى الصومال من ٢٢ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل. وتألّفت البعثة من أعضاء من شعبة المساعدة الانتخابية، وإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعضاء من فريق الدعم الانتخابي المتكامل، وخبراء في مجال الانتخابات. واجتمع أعضاء البعثة بجهات مختلفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ورئيس الوزراء، ورئيسا مجلسي البرلمان، والوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية والاتحادية، ومنظمات المجتمع المدني، والروابط النسائية.

٢٨ - وقيمت البعثة التقدم المحرز والتحديات الماثلة فيما يتعلق بالاستعدادات الانتخابية منذ إيفاد البعثة السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة لدعم الانتخابات. وقيمت البعثة البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية والتقنية وبيئة حقوق الإنسان والبيئة الأمنية في الصومال، والإطار القانوني والمؤسسي، وخيارات تسجيل الناخبين، وقدرات أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية واحتياجاتهم، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وسعت إلى التوصية بمعايير وطبيعة الدعم الانتخابي للأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بوصفها بعثة متكاملة هيكلية، بالإضافة إلى الاحتياجات من الموارد. واستُرشد بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها البعثة في صياغة وثيقة مشروع متعلق بالانتخابات، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستحدد نطاق العمل الجديد للجنة الانتخابية.

٢٩ - ووضعت اللجنة الانتخابية خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تشمل الأهداف والخطوات والتحديات التي تنطوي عليها عملية الإعداد للانتخابات العامة. وفي اعتراف إيجابي بدور اللجنة، دعاها البرلمان لحضور الانتخابات الرئاسية في ٨ شباط/فبراير، بصفة مراقب.

جيم - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

١ - تقديم المساعدة لقطاع الأمن وإصلاحه

٣٠ - اعتبرت الحكومة الاتحادية الجديدة إصلاح قطاع الأمن بوصفه أولوية رئيسية وبدأت مناقشات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن نموذج وهيكل للأمن على المستوى الاتحادي. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس، عقدت حلقة عمل مدعومة دولياً لبدء حوار بشأن هيكل الأمن الوطني في الصومال. وشكلت التوصيات الصادرة عن حلقة العمل أساساً لعقد جلسة رفيعة المستوى بين الرئيس فرماجو ورؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد في مقديشو في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل. وتوصلت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى اتفاق بشأن هيكل الأمن الوطني، بما في ذلك ما يخص العلاقة بين المؤسسات الأمنية الاتحادية والمؤسسات الأمنية في الولايات، والحجم

الكلية لقوات الأمن الصومالية، وتوزيعها وتكوينها، وشؤون القيادة والتحكم المتعلقة بها، وتوفير الموارد والتمويل لها. ويمثل ذلك إنجازا كبيرا على طريق بناء الدولة وخطوة أولى نحو فصل جديد في إعادة بناء قطاع الأمن الصومالي لتمكينه من تحمل مسؤولياته المتزايدة، كجزء من النقل المشروط لمهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن المتوخى أن يشكل الاتفاق السياسي أساس الميثاق الأمني المزمع إقراره في مؤتمر لندن بشأن الصومال في ١١ أيار/مايو.

٣١ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس، يسرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال العملية التشاورية الثالثة بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة مع الحكومة الاتحادية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبحث المشاركون التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية في العاملين الماضيين في وضع نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الوطني، وإجراءات استيراد الأسلحة والذخيرة ووسمها وحفظ سجلاتها وتوزيعها والتحقق منها وتخزينها. وتم الاتفاق على البارامترات الرئيسية لإطار وطني للجنة معنية بإدارة الأسلحة والذخيرة بغية تمكين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من تعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة.

٢ - الشرطة

٣٢ - ما فتئ تنفيذ نموذج الشرطة الاتحادية الجديد يكتسب زخما في الولايات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك إنشاء لجان فنية مسؤولة عن وضع استراتيجيات عمل الشرطة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٥، مع التركيز على نشر عدد كاف من أفراد الشرطة المدربين لتقديم خدمات الشرطة الأساسية. وتشمل الأولويات الرئيسية زيادة وجود الشرطة وظهورها على صعيد الولايات وتطوير القدرة على تقديم خدمات الشرطة للمجتمعات المحلية.

٣٣ - وقد أنشئت اللجان الفنية في المنطقة الجنوبية الغربية، وجوبالاند، وغالمودوغ، وبونتلاند، ويتألف أعضاؤها من كبار المسؤولين الإقليميين والشرطة. ويتوقع إنشاء لجنة تقنية لهير شيبيلي لاحقا في عام ٢٠١٧، وكذلك إنشاء لجنة فنية مشتركة تضم الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

٣ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٤ - افتتح مركز لإعادة تأهيل مقاتلي حركة الشباب السابقين في كيسمايو في ١ آذار/مارس، وهو مركز تموله ألمانيا، ويعد رابع مرفق ينشأ كجزء من البرنامج الوطني للحكومة الاتحادية لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم. ويقدم المركز الدعم النفسي الاجتماعي والإرشاد الديني والتدريب المهني لمساعدة المقاتلين السابقين في حركة الشباب على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية.

٣٥ - وفي غضون ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعم الحكومة الاتحادية في تنفيذ مشاريع تدريبية استهدفت ١٠٠٠ مستفيد لإعادة إدماج مقاتلي حركة الشباب المسرحين في مقديشو وبيدوا وكيسمايو وبلدوين. وتوفر المشاريع فرص العمل قصيرة الأجل والتدريب على المهارات العملية لتعزيز إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية.

٤ - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٦ - في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، اضطلعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة تدريبية لفائدة قوات الشرطة في جوبالاند للتوعية بالمسائل المتعلقة بالتخلص من الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. كما استمر دعم أفرقة الشرطة الصومالية في مقديشو، وفي المنطقة الجنوبية الغربية، وجوبالاند، وهير شيلي، وبونتالاند. وفي مقديشو، استطاعت أفرقة الشرطة إبطال مفعول ١٢ جهازاً من الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٣٧ - ولمواجهة الجفاف، تقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتوعية مسؤولي الولايات بشأن التهديدات المحتملة التي تشكلها أخطار المتفجرات على السكان المتضررين من الجفاف، وبدعم الحكومة الاتحادية من خلال التدريب المباشر في مجال التوعية بمخاطر الألغام لتعزيز حماية السكان المعرضين لأخطار المتفجرات.

٥ - العدالة والسجون

٣٨ - تمت الموافقة مبدئياً على خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٧ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون في آذار/مارس. ويركز البرنامج، الذي أفرد له صندوق استثماري متعدد الشركاء بميزانية تبلغ حوالي ٨ ملايين دولار، على تيسير التوصل إلى اتفاق بين الجهات الصومالية صاحبة المصلحة بشأن وضع هيكل للعدالة والسجون وتقديم الخدمات، ولا سيما على مستوى الولايات، وفقاً لأولويات الحكومة الاتحادية والجهات المانحة.

٣٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اتساع الرقعة الجغرافية لإقامة العدالة بالاستعانة بالمحاكم المتنقلة لأول مرة في جوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية. ووفرت الأمم المتحدة، بالتعاون مع جامعة مقديشو، الدعم لخلق عمل لاستكمال وضع دورات تدريبية حول ١٠ مواضيع. وستستخدم هذه الدورات لبناء القدرات القضائية في جميع أنحاء الصومال.

٤٠ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم لجهاز حرس السجون من أجل عقد حلقة عمل بشأن الخطة الاستراتيجية الرامية لتطوير دائرة الإصلاحات أو ما يسمى بخطة الرعد. وركزت المناقشات على الإطار القانوني والتنظيمي، وهياكل القيادة وملاك الموظفين، وموقع السجون، والاحتياجات من الموارد. ويتوقع صدور الخطة النهائية في الأشهر المقبلة.

٦ - الأمن البحري

٤١ - في آذار/مارس ونيسان/أبريل، سجلت خمس حوادث قرصنة قبالة ساحل بونتلاندا وغالمودوغ، وهي الحوادث الأولى من نوعها التي تقع في الصومال منذ أيار/مايو ٢٠١٢. ففي ١٣ آذار/مارس، قام أفراد مجموعة زعموا أنهم من الصيادين الصوماليين باختطاف ناقلة نفط تحمل علم جزر القمر بالقرب من علولا على خط الساحل الشمال الشرقي لبونتلاندا وطلبوا فدية لإطلاق سراح ٨ أشخاص سريلانكيين من أعضاء طاقم الناقلة. ووصلت قوات الشرطة البحرية التابعة لبونتلاندا إلى علولا في ١٦ آذار/مارس، بيد أن مشايخ العشائر المحلية نجحوا في التفاوض على إطلاق سراح الرهائن دون دفع الفدية. وفي ٢ نيسان/أبريل، اختطف القراصنة سفينة تجارية هندية في طريقها من دبي إلى بوصاصو وأخذوها إلى منطقة سيل - حور. وتمكنت قوات غالمودوغ من إنقاذ أعضاء طاقم السفينة في ١٠ نيسان/أبريل. ونفذت بونتلاندا وغالمودوغ عمليات أمنية في المناطق الساحلية في محاولة للحد من احتمال عودة ظهور خطر القرصنة. وأنهت منظمة حلف شمال الأطلسي عملياتها الرامية إلى مكافحة القرصنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بينما قلصت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي وجودها إلى حد كبير في المنطقة الشديدة الخطورة الواقعة قبالة سواحل الصومال.

دال - الأسس الاقتصادية

٤٢ - يؤثر الجفاف على جميع الأنشطة الاقتصادية في البلد، بما في ذلك الزراعة والرعي وصيد السمك. ويمثل ضعف الاستثمارات الرأسمالية العامة عائقا شديدا يقيد حماية سبل العيش من الهزات المتصلة بالمناخ في اقتصاد معتمد على حالة الطقس. ولو كانت هناك هياكل أساسية للمياه وإدارة الموارد المائية لخفف ذلك من تأثير الجفاف الحالي.

٤٣ - ونتيجة للجفاف ولتأثيره على النشاط الاقتصادي، ظل احتلال الميزان التجاري في الصومال يتسع. وساهم في هذا الاتجاه الحظر المؤقت الذي فرضته المملكة العربية السعودية على استيراد الماشية من الصومال للاشتباه في إصابتها بحمى الوادي المتصدع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحيث أن الماشية تشكل حوالي ٨٠ في المائة من إجمالي الصادرات وتقدر الخسائر المسجلة فيها في مناطق عديدة بما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة، سيكون للجفاف أثر سلبي خطير ومستمر على الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار الماشية وانخفاض الصادرات منها.

٤٤ - ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا، حيث يعيش نصف السكان (٥١,٦ في المائة) دون خط الفقر الدولي. وما زال انعدام المساواة مرتفعا بفعل التفاوت بين معدل الفقر في المناطق الحضرية (٤٥,٠ في المائة) والمناطق الريفية (٥٢,٣ في المائة) ومعدلاته في مستوطنات المشردين داخليا (٧٠,١ في المائة).

٤٥ - ومع ذلك، يتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي في الفترة بين ٢٠١٧ و ٢٠١٩ مع استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وقدر الناتج المحلي الإجمالي في الصومال بنحو ٦,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع الاستهلاك. ومع قرب الانتهاء من عملية بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بتوسيع نطاق الاستثمارات في الهياكل الأساسية، من المتوقع أن تزداد استثمارات القطاع الخاص في عام ٢٠١٧. وسيتم على سبيل الأولوية معالجة الإطار القانوني والتنظيمي المقيد لتنمية القطاع الخاص، ولا سيما في القطاع المصرفي.

هاء - الإيرادات والخدمات

٤٦ - بينما كان مستوى النفقات العامة منخفضاً في البداية، فقد اتسع في السنوات الأخيرة بمقدار خمسة أضعاف تقريباً، من ٣٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١٧٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦ (٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وما زالت الإيرادات المحلية منخفضة إذ بلغت حوالي ١١٣ مليون دولار، وتمثل الضرائب المفروضة على التجارة الدولية ٦٨ في المائة من مجموع الإيرادات.

٤٧ - ورغم تزايد إيرادات الحكومة الاتحادية، فإنها ما زالت أقل بكثير من المستوى المطلوب لدعم أداء الوظائف الحكومية الأساسية. وتضطلع السلطات البلدية وعدد من سلطات الولايات بدور أكبر، بيد أن القدر الأكبر من جهود تقديم الخدمات ما زالت تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بدعم من الوكالات الدولية.

٤٨ - ويعاني الصومال من حالة مديونية حرجة بسبب ما عليه من متأخرات كثيرة تجعله غير مؤهل للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من مصادر التمويل بشروط ميسرة. ويعوق هذا بدوره تمويل البرامج الوطنية اللازمة لانتشال الملايين من حالة انعدام الأمن الغذائي والضعف والتشرد والفقر. والصومال بحاجة إلى تطبيع علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل بشروط ميسرة. ويعمل الشركاء الإنمائيون والمؤسسات المالية الدولية والحكومة الاتحادية على وضع خريطة طريق واضحة وشاملة من أجل التخفيف من عبء الديون.

٤٩ - ويواصل الصومال بناء سجل من الإصلاحات في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الذي يرصده الموظفون، مما يتيح له فرصة وضع أساس لتصفية المتأخرات وتخفيف عبء الديون عندما تسمح الظروف بذلك. وسيطلب الحد من الفقر ومن اللامساواة إصلاحات إضافية، بما في ذلك توفير الخدمات على نحو أكثر إنصافاً وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن الهياكل الأساسية المستدامة وبرامج الحماية الاجتماعية المخصصة للتصدي للهشاشة.

٥٠ - وبينما أحرزت القيادة الاتحادية إلى جانب رؤساء الولايات بعض التقدم في تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من السلطات الاتحادية وسلطات الولايات في عام ٢٠١٦، ما زال هناك افتقار إلى القدر اللازم من الترتيبات المتعلقة بوضع السياسات والقوانين التي تنظم تقديم الخدمات، وبوضع المعايير، وبممارسة الرقابة من قبل القطاع العام.

واو - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

١ - إنعاش المجتمعات المحلية والحكم المحلي

٥١ - أيدت الأمم المتحدة الجهود الدولية الرامية لمساعدة المجتمعات المحلية على التعافي وإعادة بناء الصلات مع حكوماتها. وفي ٢٠ آذار/مارس، وافقت اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة على خطط العمل السنوية والميزانيات المتعلقة بمشروع دالدهيس (ابنوا بلدكم) ومدنيمو (الوحدة) اللذين يركزان على تقديم الخدمات للعائدين وإدماجهم المستدام، على التوالي. واضطلع صندوق الاستقرار في الصومال بمشاريع في مجال الهياكل الأساسية في هوبيو وحدر وبيردال أدت إلى إيجاد فرص عمل. وفي جوبالاند، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الشباب على تعزيز فرص التوظيف وبدء مشاريع صغيرة عن طريق توفير التدريب المهني والمنح النقدية. وشاركت وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان في جوبالاند في إنشاء سوق جديدة رائدة في ١٩ شباط/فبراير في بلدة أفمادو بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٥٢ - وفي ٨ آذار/مارس، ناقشت الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية والاتحادية، وممثلو الولايات الأعضاء في الاتحاد، ووكالات الأمم المتحدة أولويات عام ٢٠١٧ التي تضمنت دعم تشكيل مجالس المقاطعات بهدف تعزيز الحكم المحلي وتحسين تقديم الخدمات، وذلك خلال اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي وتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات. وأقرّوا تمويل خطة العمل المتسقة مع إطار ودجر الوطني للحكم المحلي.

٥٣ - وقام ممثلي الخاص بعقد اجتماع مائدة مستديرة في ١٢ نيسان/أبريل في مقديشو مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع الدولي المعنية بالاستقرار والحوكمة لإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ مفهوم إنعاش المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة وتسريعه.

٢ - حقوق الإنسان

٥٤ - تراجع عدد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أبلغ عن تسجيل ٦٤٦ من الإصابات في صفوف المدنيين، كان من بينها ٢٨٧ حالة وفاة و ٣٥٩ إصابة بجروح. وفي الجمل، كانت قوات الأمن مسؤولة عن ١٥٠ من الإصابات في صفوف المدنيين، كان من بينها ٥٤ حالة وفاة و ٣٥ إصابة بجروح نسبت إلى قوات

الأمن الصومالية، بينما نسبت ٢٠ حالة وفاة و ٤١ إصابة بجروح إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٥ - وبلغ مجموع الإصابات المسجلة في صفوف المدنيين المنسوبة إلى حركة الشباب أو أشخاص مجهولي الهوية ١٢٠ إصابة نجمت عنها وفاة الضحايا و ١٩٠ إصابة بجروح، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤٦,٥ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقامت حركة الشباب باختطاف ٣٦ شخصا، أطلق سراح ١٥ منهم لاحقا.

٥٦ - وواصلت محكمة الاستئناف العسكرية في بونتلانداستعراض قضايا المشتبه فيهم من حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المحكوم عليهم بالإعدام من قبل المحكمة الابتدائية. ومنذ كانون الثاني/يناير، تم تخفيف ٢٥ حكما من أحكام الإعدام، أي ما يمثل ٦٦ في المائة من أحكام الإعدام الصادرة في عام ٢٠١٦. وأصدرت ١١ محكمة عسكرية ١٤ حكما بالإعدام في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وكان من بين المدعى عليهم ثمانية أفراد ينتسبون إلى حركة الشباب، وثلاثة من قوات الأمن الصومالية، وثلاثة من المدنيين.

٥٧ - ووثقت ثمان وعشرون حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالتراعات، أي ما يمثل زيادة مقارنة بالحالات الثلاث عشرة التي أبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن المرجح أن يكون ذلك متصلا بتشريد السكان بسبب الجفاف وانعدام فرص الحصول على المساعدة الإنسانية. ويتعرض النساء والأطفال بوجه خاص للعنف الجنسي، وقد زاد عدد التقارير الواردة التي تفيد بارتكابه في مخيمات المشردين داخليا.

٥٨ - وزادت التهديدات الموجهة ضد حرية التعبير، حيث اعتقل ٦١ شخصا من بينهم ٣٥ كانوا يتظاهرون ضد حكم قضائي صدر في بونتلاندا، بينما اعتقل ١٣ شخصا بسبب انتقادهم قرارات اتخذها مسؤولون في ميناء بربرة في "صوماليلاند". وتعرض اثنان من العاملين في مجال الإعلام للضرب على يد قوات الأمن في غالكميو، واتهم أحد المدافعين عن حقوق الإنسان بارتكاب جريمة تتعلق بجمع توقيعات تطالب بوضع حد لإفلات أفراد الشرطة من العقاب. ووثقت ١٤ حالة قتل مشاركين في العملية الانتخابية ادعت حركة الشباب مسؤوليتها عن ثلاث حالات منها، بينما نسبت الحالات الإحدى عشرة الأخرى إلى مهاجمين مجهولين. وكان من بين الحوادث التي وقعت في منطقة شيبيلي السفلى إعدام أحد المسنين على الملأ في ٢٠ آذار/مارس بعد أن أُلقت حركة الشباب القبض عليه بسبب مشاركته في العملية الانتخابية في بايدوا حسب التقارير. وفي أعقاب المساعي التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لدى المدير العام لوزارة الأمن الداخلي في ٢٦ آذار/مارس، أطلقت وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية سراح محتجز ظل قيد الاحتجاز

بدون توجيه اتهام له منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أولاً من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في بلدوين، ثم من قبل وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو.

٥٩ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير، زار الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان الصومال لمناقشة حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والدور المركزي لحقوق الإنسان وتوفير الحماية في الاستراتيجيات السياسية والأمنية.

٣ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٠ - تمثل النساء نسبة ٢٣ في المائة في الحكومة الجديدة - أي ما يعادل ٦ حقائب وزارية من أصل ٢٦ حقيبة - وهي زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة مقارنة بعدد الوزيرات في الحكومة السابقة. ويبلغ عدد النساء من الأعضاء المنتخبين في البرلمان الاتحادي البالغ عددهم ٣٢٩ عضواً ٨٠ امرأة (٢٤ في المائة).

٦١ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عُقد أول مؤتمر سنوي للبرلمانيات الصوماليات في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. وناقشت النساء الأعضاء في البرلمان الاتحادي ومجالس الولايات سبل الوفاء بواجبهن الدستورية ووضع قضايا المرأة على جدول الأعمال الوطني.

٦٢ - وفي ٨ آذار/مارس، احتفلت وزارات شؤون المرأة والمجتمع المدني، بدعم من الأمم المتحدة، باليوم الدولي للمرأة في مقديشو وغاروي وكيسمايو وبيدوا وبلدوين وغالكعيو. وفي مناسبة أقيمت في مقديشو شاركت في استضافتها الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أقرت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان بمساهمة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان بلغت ٢٤ في المائة.

٦٣ - وفي غالكعيو، اغتنمت القيادات النسائية فرصة اليوم الدولي للمرأة لجمع السلطات والمواطنين من جانبي الخط الأخضر لتعزيز السلام في المنطقة المضطربة. وحضت الشباب على نشر رسائل السلام والتضامن من خلال إقامة مباراة ودية في كرة القدم. ومهدت هذه المناسبة الطريق لمواصلة الحوار وشددت على أهمية دور المرأة في صنع السلام.

٤ - حماية الطفل

٦٤ - وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ ٤٣١ انتهاكا جسيما طال ٣٩٧ طفلاً (٣٣٢ فتى و ٦٥ فتاة) في ١٤٨ حادثة تم التحقق منها. وتواصلت عمليات الإعدام العلنية للأطفال وعمليات بتر الأطراف، مما أدى إلى مقتل ٥ أطفال وتشويه ٣ آخرين. وتواصل الإبلاغ عن وقوع عمليات الخطف التي تقوم بها حركة الشباب لأغراض التجنيد، حيث

”تخرج“ ١٦٧ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٣ سنة من مركز تدريب في منطقة شيبلي السفلى في حدث يبعث على القلق.

٦٥ - وواصلت فرقة العمل القطرية دعم جهود التوعية والفرز التي تبذلها وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الصومالي. وفي الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس، قامت بعثة مشتركة بين الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة والولايات المتحدة أوفدت إلى كيسمايو ودوبلي بفرز ٢ ٢٦٩ جنديا، بمن فيهم ١ ٥٦٩ جنديا من الجيش الصومالي و ٧٠٠ من أفراد قوات الدراويش، جميعهم من البالغين.

٦٦ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، نقضت محكمة عسكرية في بوصاصو أحكام إعدام بحق ١٠ أطفال على خلفية ارتباطهم المزعوم بحركة الشباب، وأصدرت بحقهم أحكاما بالسجن ٢٠ سنة بدلا من ذلك. وعقب المساعي المتواصلة المبذولة لدى سلطات بوتلاند، نُقل ٣٦ طفلا من المحكوم عليهم بالسجن والمعتقلين في بوصاصو وغاروي إلى مركز للإدماج تدعمه اليونيسيف في ٢ نيسان/أبريل.

٥ - منع العنف الجنسي

٦٧ - نظرا إلى أن حوادث العنف الجنسي كثيرا ما تتزايد أثناء حالات الطوارئ، عززت الأمم المتحدة جهود الوقاية ذات الصلة على نحو يتخطى برامجها الأساسية، وذلك من خلال أنشطة الدعوة الموجهة للحكومة الاتحادية وتوفير التدريب لموظفي الأمم المتحدة والبعثة على حد سواء. وفاقمت زيادة تشرد السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إمكانية تعرض النساء والفتيات لتحديدا للخطر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٧، استفاد ما مجموعه ١٧ ٣٥٣ شخصا (من فيهم ٣ ١٠٢ فتاة و ٢ ٢٣٦ فتى و ٩ ٠٦٢ امرأة و ٢ ٩٥٣ رجلا) من أنشطة الوقاية والاستجابة وبناء القدرات التي يضطلع بها شركاء المجموعات الفرعية المعنية بالعنف الجنساني. وتشمل خدمات الاستجابة للعنف الجنسي والجنساني المساعدة الطبية المنقذة للحياة، مثل العلاج بعد الاغتصاب، والمساعدة القانونية والنفسية الاجتماعية والمادية والمساعدة في كسب الرزق، وتوفير أماكن الإيواء المؤقتة لغرض حماية الناجين من العنف الجنسي والجنساني. وفي محاولة لتعزيز استجابة طبية قانونية شاملة ومتكاملة للعنف الجنسي والجنساني، نظمت وزارة العدل في ”صوماليلاند“، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورة تدريبية في آذار/مارس ٢٠١٧ لتعزيز القدرة على تنفيذ مجموعة الأدوات الطبية القانونية المحلية بشأن العنف الجنسي والجنساني كما تم تكييفها انطلاقا من مجموعة أدوات عالمية صادرة عن منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦ - الجزاءات المحددة المهدف

٦٨ - قام رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، في إحاطته المقدمة إلى المجلس في ١٣ نيسان/أبريل، بإبراز آخر نتائج فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، بما في ذلك التقييم الذي يفيد بأن حركة الشباب لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال. وفي ٢١ نيسان/أبريل، قام فريق الرصد أيضا، خلال عرضه تقرير منتصف المدة أمام اللجنة، بإبراز تقييمه الذي يفيد بأن الفصل المتشدد التابع لتنظيم الدولة الإسلامية والموالي لعبد القادر مؤمن والنشط في منطقة باري في بونتلاندا ازداد قوة بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووجه فريق الرصد الانتباه أيضا إلى التهديد الذي يشكله الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم على السلام والأمن، بما في ذلك إمكانية عودة القرصنة إلى الظهور في الصومال.

زاي - الحالة الإنسانية

٦٩ - تدهورت الحالة الإنسانية بوتيرة مقلقة ولا يزال خطر المجاعة قائما في عام ٢٠١٧. وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقد رئيس الجمهورية الاتحادية اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن الاستجابة للجفاف وأعلن أن البلد حلت به كارثة وطنية، وحث أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين على مضاعفة الجهود لتفادي وقوع النكبة. وأعلن في البيان الصادر على إثر الاجتماع عن الأخذ بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع أي تحويل لوجهة المساعدة الإنسانية، وعن تعهد باتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يشارك في هذه الممارسات الفاسدة. وسلط البيان الضوء أيضا على الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم إيصال الإمدادات الإنسانية.

٧٠ - ويواجه نحو ٦,٢ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويحتاج نحو ٣ ملايين شخص إلى المساعدة العاجلة المنقذة للحياة. وسجلت شبكة رصد الحماية والعودة التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ٥٧٠.٠٠٠ حالة تشرد جديدة سببها الجفاف منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل، بلغ عدد حالات الإسهال المائي الحاد/الكوليرا ٣٦.٠٦٦ حالة، بما في ذلك أكثر من ٦٩٧ حالة وفاة ناتجة عنها، أي بنسبة وفيات من الحالات المصابة تبلغ ١,٢ في المائة، وهي نسبة تفوق عتبة الطوارئ البالغة ١ في المائة. ويشهد عدد الحالات المسجلة للإصابة بالحصبة ازديادا. وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية في كانون الثاني/يناير، وأدى هبوط أسعار الماشية وارتفاع أسعار الحبوب إلى استنزاف معدلات التبادل التجاري بشكل حاد بالنسبة للرعاة، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٧١ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، افتتح منسق الشؤون الإنسانية مركزا لتنسيق عمليات مكافحة الجفاف في مقديشو حيث جمع منسقي المجموعات لتيسير الاستجابة وتنسيقها وتعزيز تبادل

المعلومات ومعالجة الثغرات. وفي آذار/مارس، افتتح مركزان إقليميان لتنسيق عمليات مكافحة الجفاف في بيدوا وغاروي.

٧٢ - وبفضل الموارد السخية التي يقدمها المانحون، تعمل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة بالتنسيق مع السلطات على توسيع نطاق أنشطة الاستجابة الإنسانية بشكل كبير في جميع أنحاء الصومال. وزاد عدد الأشخاص المستفيدين من تحسين إمكانية الحصول على الغذاء إلى ١,٧ مليون شخص، أي زيادة نسبتها ٦٢ في المائة عن ١,١ مليون شخص مستفيد في شباط/فبراير. ويجري حالياً أيضاً توسيع نطاق خدمات التغذية بشكل كبير، حيث استفاد ٣٣٢ ٠٠٠ طفل وامرأة من العلاج في آذار/مارس، بمن فيهم ٦٩ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من سوء التغذية الحاد. ووسع شركاء المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة العاملون في المجال الإنساني أيضاً نطاق إيصال المياه المأمونة، فاستفاد قرابة ١ ١٥٠ ٠٠٠ شخص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس من نقل المياه بالشاحنات ولوازم صهاريج التخزين والقرب، ما ضاعف عدد الأشخاص المستفيدين في شباط/فبراير. ويعمل الشركاء في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالإسهال المائي الحاد/الكوليرا لاحتواء انتشار المرض. وتم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية لأكثر من ١٩٤ ٥٠٠ شخص (من فيهم ١١٤ ٥٠٠ امرأة)، أي زيادة نسبتها ٦٥ في المائة عن ١٢٦ ٠٠٠ مستفيد في شباط/فبراير. ومع ذلك، فرغم أن عملية التوسيع كانت كبيرة، لم تتحقق الأهداف العامة ولا تزال الحالة الإنسانية آخذة في التدهور.

٧٣ - وواصل انعدام الأمن إعاقه الوصول إلى المحتاجين، ولا سيما في جنوب الصومال ووسطه. وتعرضت المنظمات الإنسانية لأكثر من ٣٥ حادثة عنف في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٧، مما أدى إلى مقتل شخصين، وإصابة ستة أشخاص بجروح، واحتطاف خمسة أشخاص، وتوقيف ثلاثة عاملين في المجال الإنساني. وتعرضت الإمدادات الإنسانية للنهب في أجزاء من "صوماليلاند" وهير شيلي والمنطقة الجنوبية الغربية. وتجري مناقشات حالياً مع السلطات لمكافحة نهب المعونة.

٧٤ - وفي ٧ آذار/مارس، قمت بزيارة إلى الصومال مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. واجتمعنا مع الرئيس فرماجو والسلطات الاتحادية لمناقشة مسألة الجفاف، وسافرنا إلى بيدوا حيث الأزمة على أشدها. وأدت الزيارة إلى تغطية إعلامية دولية ومحلية واسعة.

٧٥ - وفي ١٨ شباط/فبراير، أصدر الفريق القطري للعمل الإنساني خطة عملياتية لمنع المجاعة طلب فيها مبلغاً قدره ٨٢٥ مليون دولار لمساعدة ٥,٥ ملايين شخص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وسارع المانحون إلى المساهمة بمبلغ ٥٨٠ مليون دولار لتوسيع نطاق العمل الإنساني.

٧٦ - وبناء على الدروس المستفادة من الجفاف الذي حصل في عام ٢٠١١، وُظِّفت قدرات إدارة المخاطر بشكل محكم من أجل التقليل من تحويل وجهة المعونة الإنسانية إلى أدنى حد ممكن. وتساهم زيادة استخدام المساعدة النقدية (تشكل حوالي ٥٠ في المائة من المساعدة في القطاعات الرئيسية للمعونة)، التي تعتمد على الدور القوي الذي يؤديه القطاع الخاص، في استقرار الأسواق، وتحسن القدرة على توسيع نطاق المساعدة والوصول إلى المستفيدين في المناطق النائية. ويتم تحديد المشاكل التي تعيق الوصول، بما في ذلك الحواجز الموجودة على الطرق والعوائق الإدارية، ومعالجتها بشكل أكثر منهجية عن طريق التعاون مع السلطات الاتحادية والمحلية ومع شيوخ القبائل.

حاء - تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٧٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في مقديشو والقطاعات حسب التكليف الصادر من مجلس الأمن. وشمل الدعم تدريب ٧٣٦ فرداً من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في مجالات مختلفة، بما في ذلك عمليات الاتصالات اللاسلكية، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والمراقبة بالفيديو عن طريق الإنترنت، والتدريب الجنساني والطبي والتدريب قبل الانتشار بغية تحسين فعاليتهم. وقدم المكتب أيضاً الدعم اللوجستي للعمليات الانتخابية في الصومال، بما في ذلك تقديم الدعم إلى القوات وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي المنتشرين لرصد العملية في عذاذو، بغالودوغ، حيث لم يكن للأمم المتحدة وجود من قبل.

٧٨ - وأثبتت وحدة المملكة المتحدة المنتشرة لدعم المكتب، في مجالات منها الهندسة واللوجستيات والطب والمعدات، جدواها في مجالات خبراتها ذات الصلة. ودرّب الفريق أكثر من ١٠٠٠ فرد من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في مجالات مختلفة. ويجدر التنويه في هذا الصدد بالتعاون مع الوحدات البوروندية الذي تُوجَّ بإقامة دورة تدريب وتوجيه مدتها شهران بشأن بدء "عملية الظي" (Operation Antelope) في القطاع ٥ من منطقة العمليات الخاضعة لمسؤولية بعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة تفعيل الوحدات التمكينية للبعثة داخل بعثة الاتحاد الأفريقي، وأنشأ وحدة تمكينية تجريبية للبعثة في القطاع ٥ تحت قيادة القوات البوروندية التي استفادت من دورة تدريب وتوجيه قدمتها وحدة المملكة المتحدة. ونتيجة لذلك، تم تحسين طرق الإمداد الرئيسية في القطاع ٥ وتأمينها إلى حد كبير. وعند اكتمال تنفيذ مشروع الوحدات التمكينية للبعثة في جميع قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي، يُتوقع أن تُحسن هذه الوحدات طرق الإمداد الرئيسية المتبقية ويُيسر نقل الإمدادات براً، وكذلك التجارة وإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية في القطاعات.

٨٠ - ويعزز الدعم والتدريب التقنيان اللذان تقدمهما حاليا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي جهودَ هذه الأخيرة الرامية إلى العثور على عدد أكبر من الأجهزة المتفجرة المرتجلة على طرق الإمداد الرئيسية وتدميرها مقارنة بالسنوات السابقة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد القتلى والمصابين من الأفراد والحد من الأضرار التي تلحق بالأصول. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، تم استهداف البعثة بتسعة وثلاثين جهازا متفجرا مرتجلا قامت البعثة بكشف ١٣ جهازا منها وتدميرها.

٨١ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، عُقد في أديس أبابا الاجتماع الثاني والعشرون للجنة تنسيق العمليات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، ونوقشت فيه جملة أمور منها توسيع العمليات الهجومية لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي في الصومال. ونتيجة لذلك، عُقد اجتماع للتخطيط في أديس أبابا في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير لاستعراض الخطة العملية لتنفيذ العمليات الهجومية الموسعة في ممر وادي جوبا ومناطق الساحل الشمالي الشرقي. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المشاركة في اجتماعات التخطيط المشترك بقيادة الاتحاد الأفريقي بهدف وضع خطة شاملة ومستدامة لكفالة انساق المسارات الأمنية والسياسية والإنمائية.

٨٢ - وأجرى الاتحاد الأفريقي في إطار أنشطته للاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي عمليةً شاملةً لاستخلاص الدروس المستفادة في نيروبي في ٩ و ١٠ آذار/مارس، واستعرضت العملية التقدم الذي أحرزته البعثة منذ إنشائها، والتحديات التي تواجهها وسبل المضي قدما، بما في ذلك استراتيجية خروج البعثة. ومن المتوقع أن يساهم استعراض للبعثة تشترك فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحديد مستقبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال إعادة إرساء السلام والأمن، وأن يدفع قدما بمبدأ النقل المشروط للمسؤولية الرئيسية عن الأمن إلى المؤسسات الصومالية.

٨٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفشى مرض الكوليرا في الصومال، بما في ذلك في مناطق يعمل فيها أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي حين أن مكتب الأمم المتحدة أبلغ الاتحاد الأفريقي بمسؤولية الأخير عن ضمان تحصين الأفراد النظاميين قبل نشرهم، فقد قدم المساعدة العاجلة في مجال التحصين، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، من أجل سد الفجوة القائمة المتمثلة في عدم تحصين ٩٥ في المائة من قوات البعثة ضد الكوليرا، نظرا إلى إمكانية تعرض أفراد البعثة والأمم المتحدة للمرض، لا سيما في المناطق الشديدة الخطورة.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المكتب سلسلة من التدابير لدعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار الجفاف، بما في ذلك إنشاء مراكز لتنسيق عمليات مكافحة الجفاف وصيانتها في مقديشو. وبُذلت جهود لضمان استفادة المنخرطين في جهود مكافحة الجفاف

من الرحلات الجوية للمكتب. ووضع المكتب أيضا إجراءات لتقنين المياه بوصفه تدبيرا داخليا يهدف إلى كفالة ترشيد استخدام المياه.

٨٥ - وناقشت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان مشروع بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لتقييم المخاطر في إدماج قوات الدفاع في بونتلاندي في الجيش الوطني الصومالي. وأرجئت الموافقة على تقييم المخاطر وتدابير التخفيف المقترحة ريثما يتم توضيح الطرائق والمجالات المحددة لدعم الأمم المتحدة. واستعرض الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أيضا تنفيذ تدابير التخفيف وسلط الضوء في اجتماعه المعقود في ١٤ شباط/فبراير على الرد على ادعاءات ارتكاب بعثة الاتحاد الأفريقي انتهاكات باعتبار ذلك مبعث قلق. وأفادت البعثة أنها ستقدم معلومات مستكملة عن الانتهاكات المزعومة عند الانتهاء من تحقيقاتها.

٨٦ - وبالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه المكتب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لوضع إجراءات تشغيل موحدة للخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، يعمل المكتب حاليا على استقدام مستشار دولي من أجل تتبع المدنيين المتضررين في سياق العمليات الهجومية للبعثة والإبلاغ عنهم. وسيساعد ذلك في تعزيز امتثال البعثة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

طاء - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٧ - ظل مستوى المخاطر الأمنية التي تتعرض لها المنطقة الخاضعة لحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في مطار مقديشو الدولي مرتفعا منذ التقييم الأخير الذي أجري في شباط/فبراير. وواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تنفيذ تدابير تخفيف المخاطر الموصى بها لتحسين سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وحمايتهم. وثمة مشاريع مماثلة جارية في مجتمعات الأمم المتحدة الإقليمية.

٨٨ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل، كان هناك ٥١٩ موظفا دوليا و ١١٤٩ من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين في جميع أنحاء الصومال. وثمة عدد متزايد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تعمل خارج مقديشو وتحتفظ بوجود دائم لموظفين دوليين ووطنيين فيها. ومن المرجح أن يزداد هذا العدد نتيجة للاستجابة الإنسانية للجفاف (رُفع سقف الموظفين في بيدوا من ٢٩ إلى ٤٠ لتيسير الاستجابة الإنسانية). ولا يزال انعدام الأمن هو أكبر عائق أمام هذه العمليات. ويشكل تقييد الوصول إلى بعض المناطق تحديا أمام قدرة المنظمة على تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

٨٩ - وطلب مجلس الأمن في القرار ٢٢٧٥ (٢٠١٦) إلى الأمين العام أن يجري استعراضا لوجود الأمم المتحدة في الصومال بعد العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، من أجل كفالة أن يكون هيكل الأمم المتحدة مشكّلا على نحو ملائم لدعم المرحلة المقبلة من بناء الدولة في الصومال، وأن يقدم خيارات وتوصيات إلى مجلس الأمن. وقد شرعت الأمم المتحدة في إجراء تقييم استراتيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تضمن تحليلا شاملا للحالة، وتقييما لمشاركة الأمم المتحدة ومقترحات من أجل المضي قدما. وقام كل من المقر والمكاتب الميدانية باستعراض المقترحات بصورة مشتركة خلال بعثة تقييم استراتيجي تم إيفادها في الفترة من ٥ إلى ١٥ آذار/مارس إلى الصومال وكينيا وإثيوبيا. وسأعرض نتائج التقييم الاستراتيجي في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٥ أيار/مايو.

رابعاً - ملاحظات

٩٠ - شهدت الفترة الجارية المشمولة بالتقرير سلسلة من الأحداث البارزة التي تمنح شعب الصومال والمجتمع الدولي أملا كبيرا في مستقبل البلد. وقد مثل الانتخاب السلمي لرئيس جديد، مقبول على نطاق واسع باعتباره يتمتع بالشرعية، إلى جانب الترشيح السريع نسبيا لرئيس الوزراء والحكومة وإقرارهما، أمورا تهيئ الطريق أمام التقدم السياسي. وينبغي أن يعبد الاتفاق، الذي توصل إليه القادة الصوماليون في ١٦ نيسان/أبريل على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن هيكل قوات الأمن الصومالية ومساءلتها، الطريق لتطوير قطاع الأمن الصومالي. وتتيح هذه التطورات أساسا قويا لتعزيز الدولة الاتحادية وإتاحة إحراز مزيد من التقدم نحو السلام والأمن والاستقرار. وإنني أثني على السلطات الاتحادية وسلطات الولايات الصومالية على هذه الإنجازات الهامة.

٩١ - وكانت العملية الانتخابية بعيدة كل البعد عن الكمال وعكست غياب النظم القائمة على المؤسسات والمساءلة وانتشار الممارسات الفاسدة. ومع ذلك، فقد كانت لها ميزات انتخابية قوية، وجرت العديد من عمليات التباري بالشكل الصحيح، وقُبلت النتائج على أنها شرعية. ويشكل الابتهاج الذي عم البلد ترحيبا بانتخاب رئيس الجمهورية الاتحادية في ٨ شباط/فبراير مؤشرا واضحا على قبول الصوماليين بشرعية النتيجة.

٩٢ - ولدى الصومال الآن حكومة اتحادية جديدة حظيت بترحيب العشائر كافة. ويجب على الحكومة أن تركز على هذا التصويت بالثقة في معالجة أولوياتها الملحة العديدة، بما في ذلك مواجهة الجفاف، والأمن، وإدارة المالية العامة، ومكافحة الفساد، وزيادة الإيرادات، والدفع قدما بعملية مراجعة الدستور. وتشمل أولوياتها أيضا الإصلاحات المؤسسية التي ستساعد على معالجة بعض أوجه القصور التي شهدتها العملية الانتخابية.

٩٣ - وأثني على الرئيس الاتحادي السابق، حسن شيخ محمود، لتقبله الهزيمة برحابة صدر وتسهيله الانتقال السلس. فالنقل السلمي للسلطات دون حزازات يشكل مثالا ينبغي أن تتخذي به البلدان الأخرى في القارة وخارجها.

٩٤ - وأرحب بالتزام الرئيس فرماجو ورئيس الوزراء خيرى بالعمل معا على نحو متناغم واحترام تقسيم المسؤوليات بين مكنتيهما. وهذا أمر بالغ الأهمية من شأنه أن يُجنب الصومال صراعات على السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء كانت قد أثرت سلبا على استقرار الحكومة وأعمالها خلال الإدارات السابقة.

٩٥ - ويعيش النظام الاتحادي في الصومال مراحل الأولى وسيتمتع ترسيخه على مدى السنوات المقبلة. وقد تؤدي هذه العملية في البداية إلى تفاقم المظالم التي طال أمدها. ويؤكد هذا الوضع بدوره ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بوضوح، والفرصة التاريخية المتاحة للقيام بذلك. وأدعو الحكومة الاتحادية والبرلمان إلى المضي قدما بعملية مراجعة الدستور، بما في ذلك من خلال مشاركة هادفة وشاملة للمناطق والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. فإذا ما تمت إدارة عملية مراجعة الدستور بشكل جيد، فإنها ستعزز الوحدة الوطنية، وتعالج الدوافع الطويلة الأمد للتراع وعدم الاستقرار، وتتيح فرصة هامة للمصالحة.

٩٦ - ولا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق البالغ ولا تزال إمكانية تدهورها واردة. وثمة احتمال بأن تتسبب في تعطيل التطورات السياسية وتقويض شرعية المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الدولة ومن هم في مراكز المسؤولية في نظر الرأي العام.

٩٧ - وخلال زيارتي إلى الصومال في ٧ آذار/مارس، لمست بنفسي الآمال التي يبعث الصومال عليها والتحديات الهائلة الماثلة أمامنا. فالأشخاص الذين التقيت بهم في حاجة ماسة إلى الدعم، في الوقت الذي تسارع فيه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى توسيع نطاق المساعدة التي يمكن توفيرها بفضل الموارد التي يقدمها المانحون. وقد شجعتي انخراط السلطات الصومالية في مساعي المساءلة وتحسين إمكانية الوصول وإزالة العقبات التي تحول دون الاستجابة الفعالة والتزامها بها. وأعجبت أيضا بالتدابير التي اتخذتها منظومة العمل الإنساني بقيادة منسق الشؤون الإنسانية ابتغاء اعتماد موقف لمنع المجاعة، والإسراع بتوسيع نطاق المساعدة كلما توفرت الأموال. وتعمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في واحدة من أصعب البيئات وأخطرها على الصعيد العالمي. وقد أصبحت الموارد متاحة الآن من خلال دعم سخّي من المانحين. ولم تعبر السلطات الصومالية على جميع المستويات عن التزامها بوقف الانزلاق نحو المجاعة بالقول فحسب، بل بالفعل أيضا. وهذا أمر ضروري لضمان عدم تحويل وجهة المساعدة أو إساءة استخدامها وكفالة وصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

٩٨ - إن التحديات هائلة. وتمثل أكبرها في إمكانية الوصول. إذ لا تزال حركة الشباب تقيد الوصول إلى من هم في حاجة للمساعدة وإيصال المعونة إلى السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ومن غير المقبول استغلال المساعدة الإنسانية في النزاع بتعطيل وصولها أو الحرمان منها، ولا سيما ما يقدم منها للنساء والأطفال.

٩٩ - ويعتبر تحسين الأمن في الصومال، بما في ذلك في سياق مواجهة الجفاف على نحو أفضل، أولوية رئيسية. وتحيي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية العاشرة لنشرها، وهي لن تظل في الصومال إلى أجل غير مسمى. ولذلك، فإن إحراز التقدم في بناء المؤسسات الأمنية الصومالية يكتسي أهمية ملحة. وإنني أرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بشأن هيكل الأمن الوطني في نيسان/أبريل باعتباره معلما على طريق التعجيل بتنفيذ إصلاح أوسع نطاقا لقطاع الأمن ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتقديم دعم سريع ومتسق له. وينبغي أن يبدأ تنفيذ الاتفاق دون إبطاء، مع تعزيز الدعم الدولي وتنسيقه على نحو أفضل. ومن شأن إحراز التقدم في قطاع الأمن أن يسمح في نهاية المطاف للصوماليين بتحمل المسؤوليات الأمنية، مع نقل مشروط لمهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت نفسه، يجب أن توفر للبعثة دعما يمكن التنبؤ به من أجل زيادة فعاليتها وتيسير عملياتها المشتركة.

١٠٠ - ويمثل تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من التنقل أمرا أساسيا في هذا الصدد. وإنني أقدر الدعم الذي تقدمه حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لإنشاء الوحدات التمكينية للبعثة، وأدعو إلى تقديم تبرعات إضافية للتعجيل بإنشاء الوحدات في القطاعات المتبقية. وتعتمد قدرة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على الاستفادة من هذا الزخم وإنشاء الوحدات التمكينية للبعثة على البلدان المساهمة بقوات التي توفر القوات المطلوبة والقدرات المناسبة. والأهم من ذلك، يعتبر من الأهمية بمكان أن تعمل البلدان المساهمة بقوات مع المكتب ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على فتح طرق الإمداد الرئيسية، على النحو الذي اقتضاه المجلس.

١٠١ - وأود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي، مما مكن المكتب من تقديم الدعم إلى القوات الصومالية في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي. غير أن لدى الصندوقين الاستئمانيين لكل من الجيش وبعثة الاتحاد الأفريقي رصيد منخفض جدا يزيد قليلا عن ١٠ ملايين دولار و ٣٨٧ ٠٠٠ دولار على التوالي. وأوجه في هذا الصدد نداء عاجلا إلى الدول الأعضاء للنظر في تقديم تبرعات إلى الصندوقين الاستئمانيين.

١٠٢ - وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا شديدا. فقد أظهرت مرونة وقدرة على

التكيف، حيث تعافت بعد أن واجهت تحديات ونكسات وحافظت على وحدة نواحيها على الرغم من الصراعات والانقسامات الداخلية. والدليل على ذلك التقدم التكتيكي للمجموعة ومستوى التطور المتزايد في تنفيذها لعمليات إرهابية معقدة في المناطق الحضرية والريفية. وتستغل حركة الشباب أيضا الجفاف لتعزيز أهدافها الدعائية. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استعداد الجماعة للجوء إلى أعمال العنف لعرقلة أنشطة الإغاثة باستهدافها المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة، بما في ذلك الأمم المتحدة.

١٠٣ - وفي حين أن حالة حقوق الإنسان لا تزال خطيرة، أجد ما يشجعي في إلغاء جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق الأطفال في بونتلاندا. ومع ذلك، يساورني قلق عميق لتحويل أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن لمدة طويلة. وإنني أحث سلطات بونتلاندا على الوفاء بالتزاماتها بإلغاء الأحكام وتسهيل إطلاق سراح الأطفال ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة بشأن إعادة إدماجهم. وأدعو أيضا سلطات بونتلاندا إلى أن تلغي جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق أطفال عن محاكم مدنية وعسكرية، وتنشئ على وجه الاستعجال، بدعم من الأمم المتحدة، نظاما لقضاء الأحداث وفقا لاتفاقية حقوق الطفل.

١٠٤ - ولا يزال التعدي على حرية التعبير يثير القلق مع استمرار المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون والسياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان بسبب انتقاداتهم للسلطات الحكومية. وتمثل حرية التعبير لبنة أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي، وتساعد وسائط الإعلام الحرة على تعزيز مبادئ الحوار والسلام والحكم الرشيد التي تعد متطلبات أساسية يتحتم الوفاء بها على الحكومة الصومالية الجديدة.

١٠٥ - وأدعو الحكومة الاتحادية وإدارة "صوماليلاند" إلى استئناف المحادثات وتسوية المسائل التي تعرقل إقامة علاقات منسجمة. ويساورني القلق لاستمرار تأخير تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في "صوماليلاند" على السواء. فهذا يضعف بشكل مطرد الآمال التي عقدت على عملية إرساء الديمقراطية في "صوماليلاند" والمصادقية المتنامية التي اكتسبتها هذه العملية. وأدعو إدارة "صوماليلاند" إلى إعادة النظر في الدورة الانتخابية وإجراء مشاورات شاملة من أجل وضع جدول زمني محدد.

١٠٦ - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في التنمية على دعمهم المستمر لعملية بناء السلام وعملية بناء الدولة في الصومال. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية والمليشيات المتحالفة معها لما تواصل تقديمه من تضحيات في الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد وخارجه.

١٠٧ - وأشيد بممثلي الخاص، مايكل كيتينغ، ونائبيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وموظفيه، وكذلك بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال لما يقومون به من عمل جاد متواصل في ظل ظروف محفوفة بالتحديات.

خريطة

